

اقتصاد

«رجال الأعمال» والتجار يتحركون ويتوقعون انخفاضاً ملحوظاً في سعر صرف الدولار

الشهابي لـ«رجال الأعمال»: اسحبوا جزء يسير من إيداعاتكم في لبنان

قسومة: مبالغ الإيداع سوف تكون كبيرة للتأثير في سعر الصرف هذا الأسبوع



الوطن

توقع نائب رئيس لجنة الصناديق في غرفة تجارة دمشق فايز قسومة انخفاضاً ملحوظاً في سعر صرف الدولار في السوق السوداء، قريباً، نتيجة بدء العمل والإيداع في الصندوق التداخلي في الغرفة من اليوم، لافتاً إلى أن مبالغ الإيداع سوف تكون كبيرة، من أجل التأثير في سعر الصرف هذا الأسبوع، بحيث يتم التدخل لتخفيض سعر الدولار في السوق من يوم الثلاثاء، وخاصة أن الموضوع حظي بموافقة رجال الأعمال.

من جانبه، قال رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي «نتنظر مبادئة من كبار رجال الأعمال وأصحاب الامتيازات والعقود والصفقات الضخمة بالأقوى بالتصريحات فقط، وأن يبادروا بسحب جزء يسير من إيداعاتهم في الصراف الخارجية مثل لبنان، وإعادتها إلى البلد، وعندما ينخفض الدولار إلى ٤٠٠ ليرة، وربما أقل».

ونوه بأنه من الارتفاع الأخير في سعر الصرف أطلقت غرفة صناعة حلب مبادرتها لدعم الليرة السورية، وذلك من خلال العمل على تنشيط الإنتاج والعمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيس، ودعم معارض التصدير، لتنشيط الصادرات، والتشديد على الصناعيين عدم التعامل بالدولار إلا في حالات نادرة فيما يتطلبها شراء المواد الأولية.

وأضاف «تطالب الحكومة بتنفيذ توصيات المؤتمر الصناعي الثالث، والذي يتضمن وصفة حقيقية للسيطرة على سعر الصرف، مستغنياً عدم تنفيذ أغلب تلك التوصيات حتى الآن».

تيناوي: نشر غرفة التجارة لأسعار الصرف أكثر مصداقية

خلال ٢٤ ساعة خلال فترة انعقاد المعرض، كما لفت إلى الدعم المقدم في المعارض، وخاصة الخارجية، فمثلاً تم تقديم دعم يشمل نصف التكاليف للأرض والتجهيز في معرض بغداد، بما لا يتجاوز ٣٥ مليون ليرة، وأمس كان هناك اجتماع نوعي من أجل الاعتمادية الخاصة بموسم الحاضيات الذي بات على الأبواب، كما تتم دراسة دعم موسم التفاح، إضافة لذلك يتم دعم التكاليف غير المباشرة بنسبة بين ٥ و ٩ بالمائة، عبر فواتير الكهرباء والرسوم والضرائب والتأمينات الاجتماعية.

ونوه مودة بأن الحكومة ليست مقصرة في تقديم الدعم للمصدرين، والهئية جاهزة لدراسة أي مقترح أو مطلب، في إطار توافر التمويل اللازم لأي دعم مطلوب، بحيث يكون ضمن الشروط التي تلبي دعم المنتج المحلي.

تجار دمشق يتحركون

هذا وكانت غرفة تجارة دمشق قررت إنشاء صندوق تدخله لتخفيض سعر الدولار، حيث ستواصل الغرفة مع عدد من أصحاب الأعمال لرفع صندوقها بالقطع الأجنبي، بالإضافة إلى الإيعاز لأصحاب الفعاليات التجارية والصناعية المتوسطة والصغيرة لإيداع مبالغ من القطع الأجنبي في المصارف الرسمية، والمساعدة في إعادة ضخ الدولار لدى المتعاملين بالقطع الأجنبي بخطة مُمنهجة نحو اتجاه هبوطي لسعر الدولار وبشكل يومي، والتزمت الغرفة بالإعلان اليومي لسعر الدولار في السوق الموازية -السوداء- تعكس عبره حقيقة قوى العرض والطلب، وذلك لإلغاء أية مواقع وهمية، مع الالتزام التام بتسعير المواد الأساسية المستوردة والممولة بسعر الصرف الرسمي لضمان عدم ارتفاع الأسعار في السوق المحلية.

وفيما يخص دعوة غرفة تجارة دمشق الحكومة لمنع المصدرين دعم التصدير بشكل فوري وفق الشهادة الجمركية، بين مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم مودة أن الحكومة تعمل باهتمام كبير لدعم المصدرين، كما توسع قائمة المنتجات التي تستحق الحوافز، ضارباً أمثلة عن الدعم الذي تقرر تقديمه للشحن فيما يتعلق بعقود التصدير المبرمة في معرض دمشق الدولي، منوهاً بأنه تم دراسة وإقرار الموضوع

رئيس، وهذا كان يجب أن يكون منذ وقت سابق، كما لهذا الأمر دور مهم جداً في دعم سعر الصرف، وضبط التسعير. ولفت إلى أهمية توسيع دائرة المبادرات، بغية إحداث أثر حقيقي في السوق، كأن تشمل التجار والصناعيين والنقابات كافة.

وفيما يخص نشر الغرفة لأسعار الصرف في السوق الموازية «السوداء»، أكد تيناوي أنها أكثر مصداقية من بقية المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الموبايل.

أكثر مصداقية

رأى نقيب المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي أن تفعيل مبادرة القطاع الخاص لدعم الليرة السورية يتطلب بناء الثقة مع المصارف، وتدخل المصرف المركزي، من أجل تشجيع التجار وجميع المواطنين على الإيداع بالدولار بدل المضاربة، من خلال تقديم سعر فائدة أعلى من الموجود في الدول المجاورة، وتبسيط عمليات الإيداع والسحب، وتخفيض الرسوم المفروضة على الحسابات، كما نوه بأهمية تدخل الغرفة للحد من التهريب، بشكل

«الجمارك» لـ«الوطن»:

٥٠٠ مليون ليرة حصيلة قضايا التهريب أسبوعياً

عبد الهادي شباط

كشف ضابط في «الجمارك» لـ«الوطن» عن ضبط كميات كبيرة من تربة السبراميك دخلت البلد تهريباً، ويتم العمل حالياً على المصالحة عليها، متوقعاً أن تتجاوز قيمتها ١٠٠ مليون ليرة.

وحول تراجع حجم قضايا التهريب خلال الفترة الماضية لدى الجمارك بين الضابط أنه ربما تزامن ذلك مع التقلبات التي طالت الكثير من مفاصل العمل الجمركي من رؤساء ضابطات ومفازن وخفرهم، إذ يحتاج المتقولون الجدد لبعض الوقت للتعرف على طبيعة المهام والجغرافيا التي يتحركون فيها، إضافة للعمل على نسج علاقات وشبكة من المخبرين تسهم في توريد المعلومات والإخباريات عن مستودعات التهريب، ويغض المخاض السرية، كما تزامن ذلك مع التحضيرات الأخيرة لمعرض دمشق الدولي وما رافقه من أنشطة، إذ كانت أولوية العمل الجمركي للمساهمة في إنجاح المعرض وتقديم كل التسهيلات الممكنة لتأمين انسيابيه في وصول المواد السلع لمعرض دمشق الدولي وفق الأنظمة القوانين السارية.

وأكد أن هناك حالياً عودة للنشاط الجمركي لطبيعته بعد تمكن العناصر المنقولين من فهم مهامهم والتعامل



معها، كاشفاً عن تسجيل حصيلة إجمالية لقضايا التهريب تقرب من ٥٠٠ مليون ليرة أسبوعياً، لدى مختلف الضابطات الجمركية.

واعتبر أن حملة الجمارك على المهربات مستمرة،

عودة العمل الجمركي إليها، وتثبيت النقاط والمفازن من جديد لضبط حركة التهريب، وقد تم خلال الفترة الماضية العمل على إعادة عدد من المفازن والنقاط الجمركية في عدة مناطق، منها ريف دمشق، وأنه يتم العمل على تأمين كل مستلزمات العمل الجمركي من تجهيزات وكوادر بشرية.. وغيرها.

وعلى التوازي لذلك يجري العمل على تفعيل المفازن المتواجدة في اللاذقية وطرطوس عبر زيادة الدقة في التعامل مع البيانات المرافقة للبضائع الموردة، ومطابقتها مع البضائع، مبيناً أن لدى كل مفزة نحو ٦-٧ عناصر مؤهلين علمياً، ويملكون خبرات خاصة في التعامل مع البيانات الجمركية، وخاصة الترجمة الدقيقة.

وبين أن هناك حالة مستمرة لتقييم أداء المفازن، ويتم إعداد تقارير دورية بذلك لتقييم العمل، وبناء عليه تصدر القرارات المناسبة من نقل أو محاسبة أو منح تحفييزات للعناصر المميزين الذين يحققون قضايا مميزة، كما أن هناك الكثير من العقوبات التي تتشدد بها الجمارك تجاه أي حالة تجاوز ترتكب من قبل أي عنصر بعد التحقق من المخالفة، تبدأ من النقل إلى الصرف من الخدمة، وأنه في المقابل يتم العمل دوماً على زيادة مهارة العاملين في القطاع الجمركي عبر برامج التدريب والتأهيل.

«الجمارك» لـ«الوطن»:

٥٠٠ مليون ليرة حصيلة قضايا التهريب أسبوعياً

عبد الهادي شباط

كشف ضابط في «الجمارك» لـ«الوطن» عن ضبط كميات كبيرة من تربة السبراميك دخلت البلد تهريباً، ويتم العمل حالياً على المصالحة عليها، متوقعاً أن تتجاوز قيمتها ١٠٠ مليون ليرة.

وحول تراجع حجم قضايا التهريب خلال الفترة الماضية لدى الجمارك بين الضابط أنه ربما تزامن ذلك مع التقلبات التي طالت الكثير من مفاصل العمل الجمركي من رؤساء ضابطات ومفازن وخفرهم، إذ يحتاج المتقولون الجدد لبعض الوقت للتعرف على طبيعة المهام والجغرافيا التي يتحركون فيها، إضافة للعمل على نسج علاقات وشبكة من المخبرين تسهم في توريد المعلومات والإخباريات عن مستودعات التهريب، ويغض المخاض السرية، كما تزامن ذلك مع التحضيرات الأخيرة لمعرض دمشق الدولي وما رافقه من أنشطة، إذ كانت أولوية العمل الجمركي للمساهمة في إنجاح المعرض وتقديم كل التسهيلات الممكنة لتأمين انسيابيه في وصول المواد السلع لمعرض دمشق الدولي وفق الأنظمة القوانين السارية.

وأكد أن هناك حالياً عودة للنشاط الجمركي لطبيعته بعد تمكن العناصر المنقولين من فهم مهامهم والتعامل

«محروقات» لـ«الوطن»:

٢٢٠ ألف آلية في دمشق حصلت على البطاقة الذكية

رامز محفوظ

كشف مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم سعد لـ«الوطن» أن عدد الآليات في العاصمة التي حصلت على البطاقة الذكية وصل لحدود ٢٣٠ ألفاً حتى تاريخه، لافتاً إلى أنه مع بداية طرح البطاقة الذكية للآليات «أي من نحو ستة» كان يتم توزيع نحو ٣٠٠٠ بطاقة ذكية يومياً، أما اليوم فلا يتجاوز عدد الآليات التي تحصل على البطاقة الذكية ٣٠٠ آلية يومياً، على مستوى دمشق بالكامل.

وأكد أنه لم يتم إلغاء العمل ببطاقة الماستر حتى تاريخه، وأن تعبئة البنزين للآليات عبر البطاقة لم يتوقف ومخصص فقط للأشخاص الذين لم يحصلوا بعد على بطاقة ذكية.

ولفت سعد إلى عدم وجود مخصصات محددة للتعبئة عبر بطاقة الماستر، مشيراً إلى أن الكمية متفوحة وتباع بالسعر غير المدعوم، أي بسعر ٤٢٥ ليرة سورية للتر الواحد.

وأشار إلى وجود نسبة معينة من البنزين في جميع محطات الوقود الخاصة والعامّة في دمشق يتم توزيعها على الآليات عبر بطاقة الماستر.

وبين أن تزويد الدرجات الثارية غير المرخصة والتي تحمل مهمات رسمية بالبنزين يتم عبر بطاقة الماستر بالسعر غير المدعوم، لافتاً إلى أن تزويد الدرجات الثارية بكمية ٣ لترات بالسعر المدعوم توقف، مشيراً إلى الوقت نفسه إلى أن البيع بالسعر المدعوم «٢٢٥ ليرة سورية للتر الواحد، فقط للشخص الذي يمتلك بطاقة ذكية».

جزماتي لـ«الوطن»: برسم ١٥٠ دولاراً للكيلو ويسهم في تنشيط السوق

إدخال الذهب الخام وإخراج المصنّع أصبح مسموحاً عبر المطارات حصراً

صالح حميدي

وافقت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على مقترح الجمعية الحرفية للصناعة في دمشق القاضي بإدخال الذهب الخام بحوزة العرب والأجانب القادمين إلى سورية، وذلك استناداً إلى توصية القيادة المركزية ومذكرة الاتحاد العام الحرفية في سورية، وأنه عن طريق المطارات والمرفوعة إلى رئاسة مجلس الوزراء وإلى عدد من الجهات المعنية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس الجمعية غسان جزماتي أنه تم الطلب من مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومديرية الجمارك العامة؛ السماح بإدخال الذهب الخام بحوزة العرب والأجانب القادمين إلى سورية، وذلك عن طريق المطارات حصراً، مقابل دفع رسم بقيمة ١٥٠ دولاراً أميركياً عن كل كيلو غرام واحد من الذهب الخام.

وأوضح أنه مقابل ذلك، يسمح لمن أدخلوا الذهب الخام باستبداله بذهب مصنع محلياً بشكل نظامي، عبر المطارات، ونحت إشراف الجمعية الحرفية للصناعة ومديرية الجمارك العامة.

وأشار إلى أن تنفيذ موافقة وزارة الاقتصاد بهذا الخصوص من شأنه أن يرفع ويرفع رصيد الخزينة العامة للدولة من القطع الأجنبي، ويسهم في تنشيط وتفعيل الورش المحلية لصناعة الذهب، وتشجيع عودة الأيدي العاملة، وتشغيل الأخرى، كاشفاً عن عودة بعض الحرفيين لفتح ورشهم والمباشرة في



الخاصة باستيراد الذهب المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير، إلا أن الموضوع تم تجديده فترة لأسباب غير معروفة «وهو موضع تجاذب بين البنك المركزي والجمارك»، لذلك تطمح الجمعية إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، وخاصة أن الذهب السوري المصنوع مطلوب ومرغوب في الخارج، وخاصة في بلدان الخليج العربي، عبر سوق إمارة دبي المستورد الأكبر للذهب السوري، وأشار جزماتي إلى العديد من الاجتماعات التي جرت ضمن هذا الإطار مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والجمارك والبنك المركزي وجمعيات الذهب في دمشق وحلب لدراسة هذا الموضوع، بغية وضع ضوابط لهذه العملية

٦,٥ ملايين ليرة ربح في كل كيلو ذهب مهرب

ولفت إلى أن سعر أونصة الذهب ١٥٠٠ دولار أميركي، ما يعني عملياً أن ثمن كيلو الذهب عيار ٢٤ نحو ٤٨ ألف دولار، وفي حال سعرتنا على دولار المركزي المحدد بقيمة ٤٣٦ ليرة فإن ثمن الغرام من عيار ٢١ يبلغ ١٨٤٠٠ ليرة، بينما سعره في الواقع يسعر السوق ٢٥ ألف ليرة أي بفارق يصل إلى ٦٦٠٠ ليرة في كل غرام.

وأردف جزماتي قائلاً: «إن ذلك يخلق فرصة ذهبية للمهربين والانتهازيين لبيعهم في دول الجوار مستفيدين من هذا الفارق وتحقيق ربح ٦,٥ ملايين ليرة في كل كيلو ذهب مهرب».

مضيفاً: «لذلك نعتد أسعار دول الجوار نفسها للذهب لقطع الطريق على تهريبه».